الأزمة السوريـــــة والتنظـــيم الإقليـــمي

دراسة حالة : جامعة الدول العربية

الدكتور عبدالرحيم حمد العرقان
استاذ مساعد بقسم العلوم السياسية
جامعة العلوم التطبيقية (البحرين)
Abedalrahim.alarqan@asu.edu.bh

ملخص الدراسة :

إن فكرة التنظيم الإقليمي والدولي،بدأ الحديث عنها بشكل ملفت في القرن التاسع عشر من خلال زيادة حركة التبادل التجاري والصناعي والفكري بين الدول، التي كانت الخطوة الأولى والمحفزة في مسار التنظيم السياسي العالمي.

منذ اندلاع ثورات وحركات احتجاج على طبيعة النظم السياسية الحاكمة، بداية من الثورة التونسية وصولا إلى الثورة السورية،مما ادى إلى قيام بعض المنظمات الإقليمية والدولية التدخل من أجل ايجاد حلول لتلك الأزمات، نظراً لما تمثله من خطورة بالغة التعقيد على النظام العربي والدولي.تباينت المواقف التي قدمتها الجامعة حول الوضع في سوريا مما أدى إلى دعوات دولية لتدخل مجلس الأمن في هذه اللأزمة التي باتت بالغة التعقيد.

تعالج هذه الدراسة دور جامعة الدول العربية حول الموقف التي اتخذتها لحل الأزمة السورية لما لهذه الأزمة دورا مهما في منطقة الشرق الأوسط، ومن خلال الدور المهم للمنظمة الأقليمية (جامعة الدول العربية) من اسهامات كثيرة على المستوى السياسي والإنساني في كثير من الملفات في منطقة الشرق اللأوسط وخصوصا الملف السوري.

Abstract

The idea of regional and international organization began to be discussed in the nineteenth century by increasing the movement of commercial, industrial and intellectual exchange between countries, which was the first and stimulating step in the path of global political organization.

Since the eruption of revolutions and movements of protest against the nature of the ruling political systems, from the Tunisian revolution to the Syrian revolution, which led to the establishment of some regional and international organizations to intervene to find solutions to those crises, given the very serious risk to the Arab and international system. Submitted by the League on the situation in Syria, which led to international calls for the intervention of the Security Council in this crisis, which has become very complex.

This study deals with the role of the League of Arab States on the position it has taken to resolve the Syrian crisis. This crisis has an important role in the Middle East region, and through the important role of the regional organization (League of Arab States), many contributions in the Middle East, Syrian conflict.

مقدمة :

تعتبر الأزمة السورية نقطه هامه لإعادة رسم تحالفات المنطقة وتوازناتها, حيث أن هذه الأزمة وإن تبدو داخلية في أول الأمر، سرعان ما تحولت إلى صراع إرادات إقليمي ودولي تسيطر عليه الحسابات الجيوسياسية،الأمر الذى يجعل إمكانية التوصل إلى حل أمرًا يصعب تحقيقه. أن اتخاذها هذا المسار يهدد بتحويل مطالب السوريين بالتغيير والإصلاح إلى هلاك حتمى، يفضى بأن يزج ببلادهم إلى نفق الحرب الأهلية والإقليمية، وتصبح ساحة للصراعات الدولية، حيث تحولت من أزمة داخلية بين مجتمع ثار ضد سياسات اقتصادية واجتماعية لنظام مستبد إلى حالة من حالات التحالف الإقليمي والدولي غير مسبوقة منذ انتهاء الحرب الباردة.

فالمطلب الأساسي لأى دولة هو تحقيق الأمن الدولي الذى ليس قيمة مطلقة لكل دولة، وإنما يتحقق بالمشاركه الجماعيه من قبل الأعضاء، وعلى هذا فأنه يعد المدخل الهام والنقطة الأساسية في أداء المنظمات الإقليمية حيث تتوقف نجاح تلك المنظمات وفعاليتها فيما يخص الأمن الجماعي الإقليمي، على التزام كافه أعضاء المجتمع الدولى بقرارتها ومبادئها الأساسية بالإضافة إلى توفر روح التعاون وإرادة الصمود لدى أعضاء المنظمة.

ويحاول الباحث في هذه الدراسه أن يعرض الإمكانات والأدوات المختلفه لجامعه الدول العربية لفض وحل المنازعات الداخليه، وذلك بإعتبار سوريا والنزاع المسلح داخلها نموذجا ومدى قدرتها في تسويه مثل هذه الصراعات.

مشكلة الدراسة :

إن مسألة السلم والتكامل الدولي هي المحرك لفكرة النظام الدولي وتطوره خاصه بعد نهايه الحرب الباردة, وتعد فكرة الحفاظ على الأمن الجماعي هي الأساس لوجود المنظمات الإقليمية, حيث بدأت أفكار الأمن المشترك بالتبلور على شكل أنظمه أمن جماعيه يعززها الإعتماد المتبادل. وبناء على ما تقدم،تتجلى مشكلة الدراسه في تسليط الضوء علي الدور الذى تقوم به جامعة الدول العربية في تسويه الأزمة السورية وذلك في إطار أهميه دور المنظمات الدوليه والإقليميه لترسيخ مفهوم الأمن الجماعي, وعلى ذلك فإن مشكلة الدراسة تتبلور في تساؤل رئيسى هو ما مدى إمكانيه جامعه الدول العربية بما تملك من وسائل وأدوات مختلفه في تسويه النزاعات السوريه وحل الأزمة داخل سوريا.

تساؤلات الدراسة :

ويتفرع من هذا التساؤل الرئيس مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية :

1- ماهو الدور المخول لجامعة الدول العربية -كإحدى المنظمات الدوليه - لتسوية النزاعات وأيضا الآليات القانونية التى تتعلق بتنفيذ هذا الدور؟

2- هل للأزمة السورية جذور تاريخية ممتدة؟ أم إنها حديثه الميلاد؟

3- هل كان هناك مبادرات إقليمية واضحه للحد من تفاقم الأزمة السورية؟

حدود الدراسة:

الإطار الزمني للدراسة: ينحصر الإطار الزمني لهذه الدراسة منذ بدء اندلاع الثورة السورية ثم تحولها إلى نزاع مسلح منذ العام 2011 وحتى نهاية عام 2017.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلي تسليط الضوء وتحليل الإجراءات التنفيذيه التى تقوم بها منظمة جامعة الدول العربية تجاه الأزمة السورية، والوقوف على أسباب الفشل في إيجاد الحلول الممكنه لها. بالإضافه الي رصد موقفها وما قدمته من مبادرات من شأنها تسهم في تسويه الأزمة السورية.

منهجية الدراسة:

نظرًا لطبيعة الدراسة فإن الباحث يرى أهمية أن تعتمد الدراسة على عدة مناهج ومداخل مكملة لبعضها البعض للحصول على البيانات والمعلومات اللازمة للإجابة عن تسؤلات الدراسة وتحقيق أهدافها، وهي:

- **المنهج الوصفي:** يقوم هذا المنهج على تفسير الوضع القائم للظاهرة أو المشكلة ومن خلال تحديد ظروفها وأبعادها ووصف علمي دقيق متكامل للظاهرة أو المشكلة، ويقوم على الحقائق المرتبطة بها[1].

وقد اختار الباحث المنهج الوصفي للتعرف علي جميع العوامل والظروف التي أحاطت بالأزمة السورية وذلك في إطار الصراع والتدخل الخارجي للعديد من المجتمع الدولى والقوى الخارجيه.[2]

[1] – مصطفى محمود أبوبكر، البحث العلمي: تعريفه، خطواته، مناهجه، الاسكندرية، الدار الجامعية، 2002، ص 51.

[2]– *Gibaldi, Joseph. MLA Handbook for Writers of Research Papers. 6th ed. New York: Modern Languages Association of America, 2003. Link Level 3 R 808.02 GIB 2003*

- المدخل القانوني: أراد الباحث الإستعانه به وذلك للحاجة إليه في معرفه وتحليل ودراسة بنود ومواد المبادرات والإجراءات التي اتخذتها جامعة الدول العربية لمحاولة حل الأزمة السورية منذ 2011. [1]

المحور الأول - أجهزة جامعة الدول العربية:

حيث تتكون الجامعة من الأجهزة والهيئات الآتية:

أولا- مجلس الجامعة:

وهو المسؤل الرئيسى المخول له مهام محددة والخاصه بتحقيق الاهداف الأساسيه للجامعة ويتكون المجلس من عدد معين من الممثلين تقوم كل دوله من الأعضاء بإختياره من مواطنيها. ولكل دولة الحق في إختيار عدد وفدها إلى الجامعة، فلكل وفد دولة صوت واحد فقط مهما يكن عدد أعضاء الوفد. وتقوم كل دوله بتزويد ممثليها بوثائق اعتماد ووثائق تفويضهم وذلك طبقًا للائحه التنفيذيه ونظام العمل الداخلي للجامعة وتقوم بتبليغ أسماءهم للأمين العام للجامعة ومن ثم يقوم الأمين العام للمجلس بفحص وثائق الاعتماد والتفويض وذلك بعد إستلامها ثم يقوم بتقديم نتيجة فحصه للمجلس. [2]

وتمثل مجموع الدول الأعضاء في الجامعة مجلس الجامعة وهو الأمر الذي يعد فعليا بمثابة الجمعية العامة التي تضم الدول الأعضاء جميعها. ويتحدد عدد أعضاء مجلس الجامعة وفقا لعدد الدول العربية المنضمه للجامعة. حيث كان يتألف المجلس إبان إنشاء الجامعة من سبعة أعضاء مضاف إليها فلسطين، ولكن الآن يمثل مجموع الدول الأعضاء في الجامعة. [3]

وذلك على أن تكون القاهرة المقر الدائم لمجلس الجامعة، وللمجلس الحق في أن يجتمع في أي مكان يعينه. [4]

---

[1] - محمد زيان عمر، البحث العلمي، مناهجه وتقنياته، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2002)، ص 10.

[2] - على الدين هلال، ميثاق الجامعة العربية بين القطرية والقومية، في: على محافظة (وآخرون)، جامعة الدول العربية: الواقع والطموح، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، نيسان/أبريل 1983، ص 77-92.

[3] - عائشة راتب، التنظيم الدولى الكتاب الثانى التنظيم الإقليمي والمتخصص، الطبعة الأولى، دار النهضة العربة، القاهرة، 1989، ص 11.

[4] - سهيل حسين الفتيلاوى، مبادئ المنظمات الدولية والعالمية والإقليمية، دار الثقافة للنشر والتوزيع (2009)، ص 297.

اختصاصات المجلس:

وفقاً للمادة (3) من الميثاقي فإن المجلس يتمتع باختصاص عام شامل يمكنه من اتخاذ كافه الإجراءات والتوصيات والقرارات والتدابير اللازمة التى تمكنه من تنفيذ الخطوط الرئيسيه لأهداف الجامعة بوجه عام وهو يتولى على وجه الخصوص الاختصاصات الآتية:

1. القيام بكافه الأعمال التى تتعلق بدعم التعاون والتكامل الدولي وبين الدول العربية في مختلف المجالات.[1]
2. متابعه وتنظيم ما تبرمه للدول المشتركة في الجامعة من اتفاقيات ومعاهدات في مختلف القطاعات (الاقتصادية والثقافية والاجتماعية وشئون المواصلات والشئون القانونية).
3. التدخل الفورى لتسويه النزاعات التي قد تحدث بين دولتين أو أكثر من دول الجامعة من خلال ما تملكه من آليات لفض النزاعات كالوساطة والتحكيم.
4. الوقوف أمام أى إعتداء خارجى لأى دوله من الدول الأعضاء وأخذ التدابير اللازمة لحمايه ما قد يقع على إحدى دول الجامعة من عدوان.[2]
5. ضبط وتنظيم العلاقات مع الهيئات الدوليه المختلفه والتى تختص بحفظ الأمن والسلام الدوليين وذلك من خلال تعزيز سبل التعاون معها أو بتنظيم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين الدول.
6. تنصيب أمين عام للجامعة.
7. إقرار الميزانية العامه للجامعة وتخصيص نصيب كل عضو في النفقات.
8. وضع إطار هيكلى للنظام الداخلي لكل من المجلس واللجان الدائمة والأمانة العامة.

ثانيا- اللجان الفنية الدائمة ومؤتمر القمة العربية:

وفقا لما ورد بالمادة الرابعة من ميثاق الجامعة والتي توصي بتشكيل لجان للشؤون الاقتصادية والمواصلات والثقافة والجنسية والجوازات والشؤون الاجتماعية،يسند إليها مهام وضع قواعد وسبل التعاون ومداه وصياغة ذلك في شكل مذكرات ومشروعات اتفاقيات تعرض على المجلس للبت فيها لعرضها على الدول المذكورة.

---

[1] – د. بطرس بطرس غالي، الجامعة العربية وتسوية المنازعات المحلية، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1977، ص ص 97- 106.

[2] – غسان مزاحم، المنظمات العربية المتخصصة في نطاق جامعة الدول العربية، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1976.ص ص 14- 20.

ويجوز أن يشترك في اللجان السالف ذكرها أعضاء يمثلون البلاد العربية الأخرى ويقوم المجلس بتقرير الأحوال التي يجوز فيها اشتراك أولئك الممثلين وقواعد التمثيل وذلك من خلال نصوص معينه.[1]

ومن المؤكد إن إشتراك بعض الدول الغير أعضاء في المجلس لا سيما بحكم -مركزها السياسي- في تلك اللجان يعد حتما من الأمور النافعه، لأنه يجعلها في حاله تواصل دائم بالجامعة والاطلاع على مختلف الشؤون غير السياسية.[2]

ذلك بالإضافه إلى إبرام العديد من الإتفاقيات من قبل تلك اللجان والتى تتعلق بأوجه النشاطات السابق ذكرها، وايضا الوصول إلى توصيات جاده بعد الإنتهاء من دراسه وإعداد مشروعات في هذه المجالات لعرضها على مجلس الجامعة لإقرارها. [3]

1- مؤتمر القمة العربية:

يخلو الميثاق من إلزام الأعضاء بعقد مؤتمرات قمة للدول الأعضاء في الجامعة. وفي ظل عدم مقدره مجلس الجامعة في تحقيق العديد من أهداف الجامعة وفشل المجلس في إيجاد حلولا للعديد من القضايا المصيرية، الأمر الذي فرض بأن هناك ضروره ملحه إلى عقد مؤتمرات قمة عربية يحضرها رؤساء الدول العربية أو من يمثلهم لمحاوله إيجاد سبل لحل المشاكل التي يعاني منها أقطار الوطن العربي. وأن الهدف الأساسي من مؤتمرات القمة هو وضع الموضوعات الهامه أمام أصحاب القرار لأن يتخذوا قرارات بصددها. وقد عقد أول مؤتمر قمة عربية والذى يعرف بقمة الخرطوم عام 1967. ثم توالى بعد ذلك إنعقاد العديد من مؤتمرات القمة للدول الأعضاء.[4]

---

[1] - محمد طلعت الغنيمي، الأحكام العامة في قانون الأمم، دراسة في كل من الفكر المعاصر والفكر الأسلامي، التنظيم الدولي، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2005، ص 23.

[2] - أحمد يوسف أحمد، الصراعات العربية-العربية (1945-1989)؛ دراسة استطلاعية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، مايو/أيار 1996، ص ص 194-195.

[3] - محمد سامي عبد الحميد، العلاقات الدولية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، ص 434.

[4] - راجع قرارات قمة بغداد (1978) في: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، مؤتمرات القمة العربية: قراراتها وبياناتها (1946-1985)، 1987، ص ص 85-93.

أن الجامعه العربية تتولي التحضير والتهيئه لمؤتمرات القمة العربية والتي تمثل أعلى هيئة في جامعة الدول العربية. وتُعقد بناء على مبادرة من دولة عربية أو مجموعة من الدول العربية.[1]

2 – الامانة العامة ومجلس الدفاع المشترك

أ- الأمانة العامة: [2]

ذكر نص المادة (12) من الميثاق على ضروره أن يكون لجامعة الدول العربية أمانة عامة دائمة تتشكل من أمين عام، وأمناء مساعدين، وعدد كافٍ من الموظفين. والامانة العامة: هى الجهاز التنفيذى لمجلس الجامعة العربية ومؤتمرات القمة العربية ويوكل اليه العديد من المهام. ويرأس الأمانة العامة أمين عام يعينه مجلس الجامعة بأغلبية ثلثي الدول الأعضاء لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد. [3]

اختصاصاتها:

-الاختصاصات الإدارية:

يتولى الأمين العام بموجب أحكام الميثاق واللوائح الداخلية مجموعه من الإختصاصات تتعلق بتنظيم أعمال الجامعة أهمها:[4]

1. تنظيم دورات انعقاد مجلس الجامعة وتحديد تاريخ الإنعقاد وفقا لجداول زمنيه.
2. الإعلان عن الأجتماعات وتوجيه الدعوة لعقد اجتماعات مجلس الجامعة واللجان.
3. تنظيم عمل سكرتارية المجلس وسكرتارية اللجان التي يؤلفها المجلس واللجان الدائمة.
4. تختص بإعداد مشروع ميزانية الجامعة.
5. متابعة وتسجيل قرارات المجلس واللجان. [5]

---

[1] – سهيل حسين الفتيلاوى، مرجع سابق، ص 299.

[2] – قطاعات الأمانه العامة، جامعه الدول العربية، يمكن الاطلاع عليها من خلال الموقع الالكترونى للجامعة الدول العربية على الرابط التالى: *http://www.lasportal.org/ar/sectors/Pages/default.aspx*

[3] – الأمانة العامة لجامعة الدول العربية–إدارة شئون مجلس الجامعة، مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة، الدورة العادية (16)، تونس، الجمهورية التونسية، (3–4 ربيع ثان1425 ه، 22–23 مايو2004)، ص 18.

[4] – محمد عزيز شكرى، جامعة الدول العربية ووكالاتها المتخصصة بين النظرية والواقع، الكويت، الطبعة الأولى، 1975، ص ص 11–12.

[5] – علي محافظة، النشأ' التاريخية للجامعة العربية، جامعة الدول العربية، الواقع والطموح، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1983، ص 47.

-الاختصاصات السياسية :

إن المتحدث الرسمى للجامعه والذى يمثلها ويعبر عنها في المؤتمرات بين الدول الأعضاء والأجنبية والمنظمات والمؤتمرات الدولية يتمثل في الأمين العام للجامعة، وهذا ومنها فإنه يحضر الاجتماعات، ويناقش المواضيع بموجب القانون في المادة (20) من النظام الداخلي لمجلس الجامعة، كما يقوم بتوطيد الصلات والعلاقات بين الدول العربية وتنسيق خططها السياسية وهذا عن طريق تقديم الدعم اللازم لها من إقتراحات وحلول وتسوية المنازعات في الدول العربية، كما له حق التدخل لإصلاح أوضاع الأمانة العامة للجامعة وذلك وفقا لنص البيان الختامي لمؤتمر القمة العربي الذى عُقد بعمان بالمملكة الأردنية الهاشمية يومي 27-28 مارس 2001 الذى فيه تم تكليف الأمين العام للجامعة بإعادة هيكلتها والارتقاء بأساليب عملها وأدائها وتمكينها بالاضطلاع بالمتطلبات القومية ومواكبة المستجدات على الساحة الإقليمية والدولية. [1]

ب- مجلس الدفاع المشترك :

تم إنشاء هذا المجلس بناء على المادة السادسة من الميثاق الجامعة، ويتألف من وزراء الخارجية والدفاع الوطني للدول المتعاقدة أو من ينوبون عنهم، على أن يتم الإشراف عليه من قبل مجلس الجامعه. وأسندت إليه مهام وضع الأحكام والتدابير الخاصة لمواجهه أي عدوان (وفقا لماجاء في المواد 2، 3، 4، 5) موضع التنفيذ،على أن يمكن الإستعانه باللجنة العسكرية الدائمة التى تم تشكيلها بناء علي المادة الخامسة من هذه المعاهدة. [2]

وفي عام 1952 تم التوقيع علي معاهده الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي في فيفرى ثم أنشأت الهيئة الاستشارية وذلك وفقا للبروتوكول الإضافي الملحق بالمعاهدة،وتتألف الهيئة من رؤساء أركان حرب جيوش الدول المتعاقدة ومهمتها الإشراف على اللجنة العسكرية الدائمة وتوجيهها في جميع اختصاصاتها. [3]

وعلى ذلك يمكن إستنتاج أن جامعة الدول العربية قامت نتيجة للجهود العربية الكثيرة والمكثفة وهذه حقيقه لا يمكن إغفالها أو إنكارها،وايضا لا يمكن إغفال دور أفكار

---

[1] - مجدى حماد، جامعة الدول العربية مدخل الى المستقبل، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، يناير 2004، ص 7.

[2] - علي الدين هلال، ورقة قدمت في ندوة تحت عنوان الجامعة العربية بين الواقع والطموح ميثاق الجامعة العربية بين القومية والقطرية، 1983 في بيروت، ص 23.

[3] - محمد عبدالوهاب الساكت، الأمين العام لجامعة الدول العربية واختصاصاته السياسية والإدارية ودوره في قوات الطوارئ العربية، دار الفكر العربي، القاهرة، 1973، ص ص 7 – 70.

المثقفين والمصلحين التي تبلورت في رأى عام فعال في كافة البلاد العربية وكذلك الجهود الوحدوية المختلفة والمتعددة التي كانت تبرز من مختلف التيارات الشعبية والقومية.

سواء اتفقنا أو إختلفنا كون فكرة إنشاء الجامعة عربية محضة أو فكرة بريطانية، فبالفعل تم إنشاء الجامعة وتم تحديد أهدافها التى أنشئت من أجل تحقيقها، فهى منظمة عربيه إقليمية، ذات طابع قومي وتضم أبناء أمة واحدة ولغة واحدة.

المحور الثاني: الآليات القانونية للجامعة العربية في فض النزاعات

إن تحديد أليات التسوية السلمية للمنازعات في كل من الميثاق الجامعة العربية ومعاهدة الدفاع المشترك وذلك وفقا للإطار القانوني الذي يحكم وظيفة الجامعة العربية، وتم إعداد هذا الميثاق بناء على الخبرة التنظيمية القائمة في المجتمع الدولي آنذاك فيما يتعلق بكيفيه وضع قواعد وأحكام هذا الميثاق، ووفقا للظروف السياسيه والتاريخيه التى تلازمت مع إنشاء الجامعه تأثر الميثاق إلى حد كبير بتلك الظروف مما أضفت عليه طابع خاص.

وعلى ذلك فإن الآليات القانونية للجامعة في تسوية المنازعات ما يلي:

أولاً - مبدأ التسوية السلمية للمنازعات فى الميثاق ووسائله:

إن مسؤليه فض المنازعات بالطرق السلميه سواء بين الأعضاء أو بين دولة عضو وأخرى في خارج نطاق التنظيم تعد من أهم الوظائف أو المسؤليات التى تقع على عاتق أي تنظيم إقليمي أو دولي.[1]

وقد تباينت الأراء للدول العربية حول وضع ميثاق الجامعه العربية[2] منذ البداية في اللجنة التحضيرية السياسية تباينا شديدًا، وذلك فيما يتعلق بنشوب نزاع عربي بين عضوين أو أكثر من أعضاء الجامعة العربية؛ أن يتم الإحتكام لمبدأ التحكيم الإجباري والذى تقدمت كل من مصر والعراق بكتاب يدافعا فيه عن هذا المبدأ.[3] ولكن أظهرت بعض الوفود العربية المنضمة في مفاوضات إنشاء الجامعه العربية معارضه قويه من جانبها، فطالب البعض بضرورة الحفاظ على سيادة الدول الأعضاء في المنظمة الإقليمية العربية.

[1] – بطرس غالى، جامعة الدول العربية وتسوية المنازعات المحلية، مرجع سبق ذكره، ص 41.

[2] – سامى حكيم، ميثاق جامعة الدول العربية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1966، ص 33.

[3] – المرجع نفسه، ص 45.

وجاء الحل التوفيقى بين الاتجاهين، المنادي بالتحكيم الإجباري والرفض له من حيث المبدأ في نص المادة الخامسة من الميثاق 22 مارس 1945 والتي نصت على ما يلي[1]:

(لا يجوز الالتجاء إلى القوة لفض المنازعات بين دولتين أو أكثر من دول الجامعة، فإذا نشب بينهما خلاف لا يتعلق باستقلال الدولة أو سيادتها أو سلامة أراضيها، ولجأ المتنازعون إلى المجلس لفض هذا الخلاف، كان قراره عندئذ نافذًا وملزمًا، وفي هذه الحالة لا يكون للدول التي وقع بينها الخلاف، الاشتراك في مداولات المجلس وقراراته، ويتوسط المجلس في الخلاف الذي يخشى منه وقوع حرب بين دولة من دول الجامعة، وبين أي دولة أخرى من دول الجامعة أو غيرها للتوفيق بينهما. وتصدر قرارات التحكيم والقرارات الخاصة بالتوسط بأغلبية الآراء).

ثانيا - وسائل تسوية المنازعات العربية فى إطار الجامعة:

تم صياغه ميثاق جامعة الدول العربية على أن يضم ثلاثة وسائل لتسوية المنازعات الدولية هي:

1. لا يجوز إستخدام القوة لفض المنازعات، وهذا التحريم يضع على عاتق الدول الاعضاء التزامًا بعدم اللجوء إلى استخدام القوة لتسوية ما بينها من خلافات مهما كان السبب، وهذا يتمشى مع التطور الذي حدث في العلاقات الدولية وايضا للتعديلات الجديده للقواعد المنهجيه للنظام الدولى.[2]
2. يحق لمجلس الجامعة التدخل بوصفه سلطة تحكيم لتسوية المنازعات التي تنشأ بين الدول الأعضاء، على أن يتم إصدار قرار التحكيم في هذه الحالة بالأغلبية وايضا عدم السماح للدول المتنازعة حق الاشتراك في مداولات المجلس وقراراته. ويعتبر القرار الصادر من المجلس في هذا الشأن قرارًا نافذًا وملزمًا.
3. في حاله المنازعات التى توشك بنزاع مسلح يجوز لمجلس الجامعة ان يتدخل كوسيط لحل تلك المنازعات التي يخشى منها وقوع حرب بين دول الجامعة أو بين دولة من دول الجامعة ودولة أخرى،على أن يكون دوره الأساسي هي محاولة التوفيق بين وجهات النظر المتعارضة وذلك لتجنب الحرب والوصول إلى التسويه السلميه، وليس لاطراف

[1] - مؤتمرات القمة العربية بياناتها وقراراتها 46 – 1989، الأمانه العامة لجامعة الدول العربية، اصدار القاهرة، 1991، ص ص 104-109.

[2] - هارون هاشم رسيد، جامعة الدول العربية، دار سراس للنشر، تونس، 1980، ص ص 18 – 19.

النزاع الحق في رفض هذه الوساطة طالما كان النزاع على درجة من الخطورة يهدد بنشوب حرب بين الدول المتنازعة.[1]

ووفقا لما سبق على الدول المتنازعه أن تلجأ الي استخدام وسيلتين من وسائل فض المنازعات وديًا يجوز لها إذا شاءت أن تحتكم إليها وهما الوساطة والتحكيم وذلك وفقا لما أوصى به مجلس الجامعه، وذلك نتيجه لضعف الوسائل التي وضعها ميثاق جامعة الدول العربية وكذلك الآليات المستخدمة لفض المنازعات بالطرق الودية، حيث أغفل واضعي الميثاق الإشاره إلى ضروره إنشاء جهاز متخصص يتعين اللجوء إليه ويملك إصدار قرارات ملزمة في شأن تلك المنازعات.

ثالثا- الدفاع الشرعي:

يعتبر الدفاع الشرعي من أهم الأهداف الأساسيه لجامعة الدول العربية:

مفهوم الدفاع المشترك في الجامعة العربية:

وهو يعد من أهم المهام المنوط بها مجلس جامعة الدول العربية والذى يختص بضروره رد العدوان الذي تتعرض له دولة عربية. فقد جاء نص المادة السادسة من الميثاق مشيرا إلى ما يلى: "إذا وقع اعتداء من دولة على دولة من أعضاء الجامعة أو خشي وقوعه فالدولة المعتدى عليها أو المهددة بالاعتداء ان تطلب دعوة المجلس للانعقاد فورًا. ويقرر المجلس التدابير اللازمة لدفع هذا الاعتداء ويصدر القرار بالإجماع فإذا كان الاعتداء من إحدى دول الجامعة، لا يدخل في حساب الإجماع رأي الدولة المعتدية. وإذا وقع الاعتداء بحيث يجعل حكومة الدولة المعتدى عليها عاجزة عن الاتصال بالمجلس فلممثل تلك الدولة فيها أن يطلب انعقاده للغاية المبنية في الفقرة السابقة وإذا تعذر على الممثل الاتصال بمجلس الجامعة حق لأية دولة من أعضائها أن تطلب انعقاده. [2]

وبناء على ذلك فلابد من الرجوع إلى قرار تعريف العدوان الذي تم إصداره من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة والتى حددت فيه العدوان وحالاته التي تسمح لمجلس الجامعة اتخاذ التدابير اللازمة. وكذلك يخلو ميثاق الجامعة من إقرار حق الدولة التي

[1] – نور الدين حاطوم، محاضرات عن حركة القومية العربة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1967، ص 124.

[2] – المادة السادسة من ميثاق جامعة الدول العربية، يمكن الاطلاع عليها على الموقع الالكترونى لجامعة الدول العربية، من خلال الرابط التالى *http://www.lasportal.org/ar/aboutlas/Pages/Charter.aspx*

تعرضت للعدوان باللجوء إلى إستخدام حق الدفاع الشرعي كما هو مبين في ميثاق الأمم المتحدة الذي يمنح الدولة المعتدى عليها حق الدفاع الشرعي الجماعي.[1]

وقد تضمنت الاتفاقية إنشاء الاجهزة التالية:[2]

1- مجلس الدفاع المشترك.

2- الهيئة الاستشارية العسكرية.

3- اللجنة العسكرية الدائمة.

4- القيادة العربية الموحدة.

5- المجلس الاقتصادي.

ويتشكل المجلس من وزراء الخارجية والدفاع في الدول المشتركه أو ينوبون عنهم، وتخول له مهام الإشراف على تنفيذ أحكام المواد 2، 3، 4، 5، الخاصه بإتخاذ التدابير اللازمة لرد أي اعتداء يقع على عضو، وتوحيد الخطط الدفاعية والتنسيق بين الدول الأعضاء، ويشرف مجلس الجامعه عليه ولا تكون قرارات مجلس الدفاع ملزمه لكل الدول المنضمه إلا بعد موافقه أغلبيه الثلثين من أعضاءه.

وفيما يخص المعاهدة فقد جاء إنشاؤها نتيجة للنزاع العربي الإسرائيلي عام 1948، وخوفها من مخططات التوسع الإسرائيلى وخطط الإستيطان الصهيونيه في فلسطين بالإضافه إلى توفير الحماية لها، وجاءت بنود الاتفاقية تشتمل على تطبيق مبدأ الدفاع الجماعي للدول العربية ضد العدوان المشترك.

تشتمل اتفاقية الدفاع المشترك في المادة الثانية على أهم أحكام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة الخاصة بتحقيق مبدأ الدفاع الجماعي للدول العربية ضد العدوان المشترك، ذلك بالإضافه إلى، خضوع قرارات مجلس الدفاع المشترك لقرارات مجلس الجامعة العربية، وذلك بشرط إقرارها من قبل مجلس الجامعه بالإجماع طبقًا لما ورد بأحكام المادة السادسة من ميثاق الجامعة.

---

[1] - المادة (50) من ميثاق الأمم المتحدة والتي تنص على (إذا اتخذ مجلس الأمن ضد أية دولة تدابير منع أو قمع فإن لكل دولة أخرى - سواء أكانت من أعضاء "الأمم المتحدة" أم لم تكن - تواجه مشاكل اقتصادية خاصة تنشأ عن تنفيذ هذه التدابير، الحق في أن تتذاكر مع مجلس الأمن بصدد حل هذه المشاكل.)
http://www.un.org/ar/sections/un-charter/chapter-vii/index.html

[2] - مفيد محمود شهاب – جامعة الدول العربة – ميثاقها وانجازاتها، دار نافع للطباعة معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1978، ص 8.

أيضا هناك الهيئة الاستشارية التى أنشأت بموجب البروتوكول الإضافي الملحق بمعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي الذي وافق عليه مجلس الجامعة في 1952، وتتألف الهيئة من رؤساء أركان حرب جيوش الدول المتعاقدة وتسند إليها مهمه الإشراف على اللجنة العسكرية الدائمة ومتابعتها وتوجيهها في جميع اختصاصاتها، ومن الملاحظ أن هذه الأجهزة بقيت ضعيفة حتى الآن، كما أن بعضها لم يشكل أصلا بشكل صحيح أو يعمل بشكل جاد[1].

نصت المادة الخامسة من معاهدة الدفاع المشترك على تشكيل اللجنة العسكرية الدائمة تؤلف لجنة عسكرية دائمة من ممثلي هيئة أركان حرب جيوش الدول المتعاقدة لتنظيم خطط الدفاع المشترك وتهيئة وسائله وأساليبه، وتحدد ملحق هذه المعاهدة اختصاصات هذه اللجنة الدائمة بما فيه ذلك وضع التقارير اللازمة المتضمنة عناصر التعاون المشترك.

ويتم إختيار رئيسا لتلك اللجنه وذلك من قبل أعضائها لمدة سنتين قابلة للتجديد ويمكن للأعضاء حق الانسحاب بعد مرور عشر سنوات من نفاذ هذه المعاهدة، على أن لا يكون الانسحاب نافذًا إلا بعد مرور سنة من تاريخ إعلان الرغبة في الانسحاب الذي يقدمه إلى الأمانة للجامعة – م 12 من المعاهدة – ومقر اللجنة القاهرة، ويجوز لها أن تعقد اجتماعها في أي مكان أخر.[2]

كما نص البند الخامس من الملحق العسكري لمعاهدة الدفاع المشترك على إنشاء القيادة العامة للقوات المشتركة في الميدان المسماة القيادة العربية الموحدة تكون رئاستها للدولة التي تكون قواتها المشتركة في العمليات أكثر عددا وعدة من الدول الأخرى إلا إذا تم اختيار القائد العام على وجه أخر بإجماع أراء حكومات الدول المتعاقدة، وافق مجلس الجامعة في مؤتمر القمة العربي الأول عام 1964 على إنشاء القيادة العسكرية الموحدة.[3]

المحور الثالث: مسار الأزمة السورية من 2011 – 2016:

تمثلّ الأزمة السوريّة محورا هاما ساهم في إعادة رسم تحالفات المنطقة وتوازناتها، وأنّ هذه الأزمة التي وإن تبدو داخليّة في أولها سرعان ما تحوّلت إلى صراع إرادات إقليمي

[1] – محمد السيد سليم، دور الجامعة العربية في إدارة المنازعات بين الأعضاء، في جامعة الدول العربية الواقع والطموح، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1983، ص 54.

[2] – عبدالرزاق الدردري، الأنشطة العسكرية لجامعة الدول العربية، تونس، دار النشر للتوزيع، 1985، ص 84.

[3] – المرجع نفسه، ص 46.

ودولي تغلب فيها الحسابات الجيوسياسية، الأمر الذى يجعل إمكانية التوصل إلى حل أمرًا يصعب تحقيقه. أن اتخاذها هذا المسار يهدد بتحويل مطالب السوريين بالتغيير والإصلاح إلى هلاك حتمى, يفضى بأن يزج ببلادهم إلى نفق الحرب الأهليه والإقليميه لتصبح ساحة للصراعات الدولية, حيث تحولت من أزمة داخلية بين مجتمع ثار ضد سياسات اقتصادية واجتماعية لنظام مستبد إلى حالة من حالات التحالف الإقليمي والدولي غير مسبوقة منذ إنتهاء الحرب الباردة.[1]

أولا - بداية الأزمة السورية في 2011:

من المسلم به أن ما طرأ من متغيرات حدثت في العالم العربي في مستهل العام 2011 قد أثرت بشكل كبير على الأوضاع السورية، حيث شجعت تلك الظروف السوريين أن يطالبوا بحقوقهم في الحريه كمطلب أساسي وكان ذلك نواه ثورتهم السلميه، الذى رأى إنه تعرّض لشتى أنواع القمع والاضطهاد من قبل النظام السوري، ومع تطور الأحداث آنذاك إرتفع سقف المطالب ليتخطى الحرية متجها إلى إسقاط النظام بأكمله، لتزداد وحشيه وقمع نظام الأسد تنكيلاً به، وقد كان أهم مطلبين للثوار هو شعاري "الحرية وإسقاط النظام السوري، التي يمكن تحديدها من خلال عناوين أساسية تشكل المطالب الرئيسية للثورة السورية:[2]

1- إسقاط النظام بكل رموزه وأركانه.

2- إقامة دولة ديمقراطية تعددية.

3- إعادة هيكلة مؤسسات الأمن والجيش.

4- كتابة دستور جديد للبلاد.

5- تعددية الأحزاب.

6- حرية الإعلام.

7- دولة المواطنة والقانون.

8- إقامة عقد اجتماعي جديد.

9- مكافحة الفساد.

---

[1] - جمال واكيم، صراع القوى الكبرى على سوريا: الابعاد الجيوسياسية لأزمة 2011، بيروت، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، ط 2، 2013، ص 43.

[2] - فؤاد مطر، سوريا المغلوب على أمرها، بيروت، الدرا العربية للعلوم ناشرون، 2013، ص 262.

10- محاسبة المجرمين الذين أوغلوا في دماء الشعب السوري.[1]

ثانيا - جامعة الدول العربي وموقفها خلال الأزمة السورية:

قبل ظهور وتوقد الثورات العربية قد كان هناك قصور في عمل المظله التي تجمع الكيان العربي (أي جامعة الدول العربية)، وانعكاسات ذلك على العلاقات البينية العربية والتحالفات العربية الخارجية على الصعيدين الإقليمي والدولي. كما تم عرض التفسيرات لتردي أوضاع النظام العربي، هذه التفسيرات التي تتعلق بالأوضاع السياسيه والقانونيه وحتى الأسباب الثقافيه.[2]

إن تداعيات الثوره السوريه تمثل الاهتمام الكبير بل والاهم من قبل جامعة الدول العربية، وقد كانت لها الاهتمام الاكبر من مناقشات واجتماعات ومؤتمرات القمة للجامعة، ونالت إهتمام الجميع على النطاق الإقليمي والدولي لتقرير مستقبل سوريا والمنطقة العربية بأسرها، فالموقف العربي غير ثابت الخطي ومنكسر الاراده منحني الرأس، اضف الي هذا افتقار العرب إلى برنامج واضح ورؤي فعاله تدفع الي تحقيق الهدف والاماني الكبرى لأمتنا في التحرير السياسي والاقتصادي والوحدة والعدالة الاجتماعية.[3]

وقد كانت لسورية منذ مارس 2011 أكبر وأكثر التحولات أهمية في تاريخها الدولي المعاصر. وكانت حجم الآمال مساوي لحجم المخاوف لكل ما يجري، ومسارات الأمور وتحولاتها، واحتمالاتها المستقبلية، وذلك فيما يتعلق بطبيعة الدولة والتكوين الاجتماعي والسياسي على نحو الخصوص، وكذلك الموقف من القضايا الإقليمية والدولية.

[1] – أحمد جميل حمودي، دعوة للحوار حول مطالب الثورة السورية، مجلة الحوار المتمدن، العدد 3671، 2012/3/18.

[2] – آذار محمدعلى وأخرون، خلفيات الثورة دراسات سورية المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2013، ص 53.

[3] – نفين مسعد، ناجي محمد وأخرون، حال الأمة العربية 2012 – 2013 مستقبل التغير في الوطن العربي مخاطر داهمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2013، ص 47.

1- المبادرة العربية الأولى: [1]

باتت الأزمة السوريه عاصيه لجميع لكافه المبادرات الجامعه بين البعدين الداخلى والدولي الساعية لحل هذه الأزمة وبدأت محاولات المساعي في الحلول في جامعة الدول العربية بالمبادرة العربية في نوفمبر 2011، وكان مضمون المبادرة:

إن مجلس جامعة الدول العربية في دورته غير العادية المستأنفة علي المستوى الوزاري المنعقدة بمقر الأمانة العامة بتاريخ 2011/11/2، وانطلاقًا من الاهتمام والحرص لمجموعه الدول الاعضاء على الامن والاستقرار والسلامه الحدوديه لسوريه، وبذل السعي من الاشقاء في المساهمة في إيجاد مخرج للأزمة لحقن الدماء وتحقيق الرغبه في الإصلاح المنشود، تجنبًا لأي تدخلات واستنادًا إلى قرار- وتأسيسًا على المبادرة العربية لحل الأزمة السورية،[2] - خارجية مجلس الجامعة على المستوى الوزاري رقم 7534.ع.د.غ بتاريخ 2011/10/16 وبعد الاستماع إلى تقرير رئاسة اللجنة الوزارية العربية بشأن الوضع في سورية، وتدخل رئيس وفد الجمهورية العربية السورية، يقرر:

1. **تاجيل دخول ومشاركه وفود حكومة الجمهورية العربية السورية في اجتماعات مجلس جامعة الدول العربية وجميع المنظمات والأجهزة التابعة لها، اعتبارًا من يوم 2011/11/16 وإلى حين التزامها بتحقيق الاتفاقات التي تمت بوجب الخطه الموضوعه والتي اعتمدت بتاريخ 2011/11/2.**[3]
2. **توفير الامن والحمايه للمدنيين السوريين، وذلك بسرعه الاتصال بالمنظمات المعنيه، وفي حال استمرار أعمال العنف والقتل يقوم الأمين العام بالاتصال بالمنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان، بما فيها الأمم المتحدة، وبالتشاور مع أطياف المعارضة السورية لوضع تصور بالاجراءات المناسبة لوقف هذا النزيف وعرضها على مجلس الجامعة الوزاري للبت فيها في اجتماعه المقرر يوم 2011/11/16.**

---

[1] - تفاصيل جهود الجامعة العربية (ابرز محطات الموقف العربي ازاء مجريات الازمة السورية)، التاريخ: 07 / 09 / 2014، ويمكن الاطلاع عليه من خلال موقع الالكترونى لجامعة الدول العربية وذلك من خلال الرابط الالكترونى التالى:

http://www.leagueofarabstates.net/ar/issue_challeng/Pages/LASefforts_details.aspx?RID=8

[2] - ستيفن هايدمان، التسلطية في سوريا صراع المجتمع والدولة، ترجمة عباس عباس، دار رياض الريس للكتب والنشر، ط1، 2011، ص 35.

[3] - أسامة عبدالقادر، مقاربة الثورات العربية والمصالح الأجنبية نموذج "سوريا"، بحث مقدم لنيل شهادة الجدارة في علم الاجتماع، الجامعة اللبنانية، لبنان، 2012-2013، 2013، ص 76.

3. الزام الجيش السوري بالحفاظ علي المدنيين السورين وتوفير الامن والرعايه لهم.
4. تنفيذ العقوبات اقتصادية وسياسية على الحكومة السورية.
5. سحب سفراء الدول العربية من دمشق، مع اعتبار ذلك قرارًا سياديًا لكل دولة.
6. المناشده لجميع اطراف المعارضه السوريه للاجتماع في مقر الجامعة العربية خلال ثلاثة أيام للاتفاق على منظومه ثابته واتجاه موحد للمرحلة الانتقالية المقبلة في سوريا، على أن ينظر المجلس في نتائج أعمال هذا الاجتماع ويقرر مايراه مناسبًا بشأن الاعتراف بالمعارضة السورية.
7. التركيز في اجتماع علي المستوي الوزاري بين أطراف المعارضة السورية بعد توصلهم إلى الاتفاق كما جاء في ((سادسًا)). [1]
8. استمرار المجلس في حاله انعقاد دائم لمراقبه الموقف.

2- القرارات التي تمت علي المستوي الوزاري من قبل مجلس الجامعة:

وتم صدور القرار من مجلس الجامعة على المستوى الوزارى قراره رقم (7435)[2] الذي وجه بتشكيل لجنة عربية وزارية برئاسة معالي رئيس مجلس الوزراء ووزير خارجية دولة قطر، وعضوية السادة وزراء خارجية الجزائر والسودان وسلطنة عمان ومصر والأمين العام للجامعة (انضمت العراق لاحقًا إلى عضوية هذه اللجنة بناء على طلبها بتاريخ 2012/4/11)، ومهمتها الاساسيه الاتصال الي القياده السوريه وضمان وقف القتال والمظاهر العسكرية وبدء الحوار بين الحكومة السورية وأطراف المعارضة لتنفيذ الإصلاحات السياسية التي تلبي طموحات الشعب السوري. وزارت هذه اللجنه سورية بتاريخ 2011/10/27، حيث جرى التباحث مع القيادة السورية في عناصر المبادرة العربية المقترحة لحل الأزمة السورية.

[1] – صافيناز أحمد، حلول صعبة: تعقيدات الازمة السورية في جنيف 2، السياسة الدولية، القاهرة، العدد 195، المجلد 49، يناير 2014، ص 45.

[2] – جامعة الدول العربية، يمكن الاطلاع على القرار من خلال موقع الالكترونى جامعة الدول العربية من خلال الرابط التالى:
http://www.leagueofarabstates.net/ar/issue_challeng/Documents/7435.pdf

ورحب مجلس الجامعة على المستوى الوزاري- في قراره رقم **7436** [1] – بموافقة الحكومة السورية على خطة العمل العربية. التي سبق وأن قدمتها اللجنة الوزارية العربية بشأن سورية وكانت على الشكل التالي:

- منهج وخطه العمل :

وقد نص القرار على عقد مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري رقم 7435 بتاريخ 2011/10/16، واستجابة لجهود اللجنة الوزارية العربية، واستكمالاً للمناقشات التي أجرتها اللجنة في دمشق مع الرئيس بشار الأسد يوم 2011/10/26، وتجنبًا للتدخل الخارجي في الشؤون الداخلية السورية، توصلت اللجنة الوزارية في اجتماعها المنعقد مع الجانب السوري في الدوحة مساء يوم 2011/10/30 إلى الاتفاق على ما يلي: [2]

- الاستجابة من قبل الحكومة السوريه على الاتي:

1. وقف كافة أعمال العنف من جميع المصادر حماية للمواطنين السوريين.
2. يتم الافراج عن المعتقلين بسبب الأحداث الراهنة.
3. إخلاء المدن والأحياء السكنية من جميع المظاهر المسلحة.
4. حريه التنقل لجميع المنظمات العربية ووسائل الاعلام الي جميع المناطق السوريه للاطلاع على حقيقة الأوضاع ورصد ما يدور فيها من أحداث.

ثانياً: ومع التفاؤل نحو تنفيذ الحكومة السورية لتعهداتها الواردة في أولاً، تقوم اللجنة الوزارية العربية بمباشره أعمالها نحو القيام بإجراء الاتصالات والمشاورات اللازمة مع الحكومة ومختلف أطراف المعارضة السورية من أجل توجيه الدعوه لانعقاد مؤتمر حوار وطني وذلك خلال فترة أسبوعين من تاريخه.

إن المجلس المنعقد لجامعه الدول العربية على المستوى الوزاري في دورته غير العادية، بتاريخ 2011/11/24 بالقاهرة.

---

[1] – جامعة الدول العربية، يمكن الاطلاع على القرار من خلال موقع الالكترونى جامعة الدول العربية من خلال الرابط التالى:

http://www.leagueofarabstates.net/ar/issue_challeng/Documents/7436.pdf

[2] – معتز سلامة، سيناريوهات متقاطعة: مستقبل سوريا بعد الأزمة، السياسة الدولة، القاهرة، العدد 190، المجلد 47، 2011، ص 38.

- وبعد اتضاح ردود حكومه الجمهورية العربية السورية بشأن التوقيع على البروتوكول الخاص بالمركز القانوني ومهام بعثة مراقبي جامعة الدول العربية إلى سورية وآخرها بتاريخ 2011/11/24.
- وبعد الاستماع إلى تقرير الأمين العام حول تطورات الأوضاع في سورية.
- وفي رؤيه رئيس المجلس والوفود المتداخله.
- ووقف اراقه الدماء للشعب السوري وضمان الحمايه لسورية ووحدتها وتجنيبها التدخلات الخارجية.
- وتأيدا واستنادا الي المبادرة العربية لحل الأزمة السورية، وقرارات مجلس الجامعة ذات الصله.

يقرر ما يلي:

أولاً: توجه دعوه الي الحكومه السوريه إلى التوقيع على البروتوكول الخاص بالمركز القانوني ومهام بعثة مراقبي جامعة الدول العربية إلى سورية بالصيغة التي اعتمدها مجلس الجامعة على المستوى الوزاري في دورته غير العادية المستأنفة بموجب القرار رقم 7439 بتاريخ 2011/11/16، وذلك يوم الجمعة الموافق 2011/11/25 بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.[1]

ثانيا: يتم ارسال بعثه من قبل الامين العام مراقبي جامعة الدول العربية إلى الجمهورية العربية السورية للقيام بمهامها، وفق أحكام البروتوكول على الوجه الأكمل فور التوقيع عليه.

ثالثا: يتم التوجه نحو عرض حوار وطني من قبل المعارضه والحكومه السوريه وفقا لم لمتضمنات المبادرة العربية لحل الأزمة في سورية بهدف الاتفاق على تشكيل حكومة وحدة وطنية لتسيير المرحلة الانتقالية.

رابعا: يتم في حاله رفض الحكومه السوريه التوقيع على البروتوكول الخاص بالمركز القانوني ومهام بعثة جامعة الدول العربية لتنفيذ المبادرة العربية، أو في حالة إخلالها لاحقًا بالالتزامات الواردة في هذا البروتوكول، وعدم إيقاف عمليات القتل وإطلاق سراح المعتقلين، يجتمع المجلس الاقتصادي والاجتماعي يوم السبت الموافق 2011/11/21،

[1] – معتز سلامة، المرجع السابق، ص 2.

للنظر في فرض عقوبات اقتصادية على سورية في إطار المحاور التالية وبما لا يؤثر على الشعب السوري:[1]

- منع الرحلات بالطيران الي سوريه.
- وقف التعامل مع البنك المركزي السوري.
- وقف التبادلات التجارية الحكومية مع الحكومة السورية، باستثناء السلع الإستراتيجية التي تؤثر على الشعب السوري.
- تجميد ارصده الحكومه السوريه الماليه.
- وقف التعاملات المالية مع الجمهورية العربية السورية.
- ويتم عرض نتايج أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي على مجلس الجامعة على المستوى الوزاري المقرر عقده في دورة غير عادية مستأنفة يوم الأحد الموافق 2011/11/27.

خامسا: دعم جهود جامعه الدول العربية لتسويه الاوضاع في سوريه عن طريق ابلاغ الامين العام بهذا القرار ويتم الاخذ بميثاق الامم المتحده لدعم القرار

سادسا: يتم وضع المجلس في حاله انعقاد دايم لمتابعه الوضع.

وكان بسبب استمرار اعمال القوه والعنف في سوريه، أصدر مجلس الجامعة على المستوى الوزاري قراره رقم 7442[2] بتاريخ 2011/11/27، والذي كان ميثاقه منع سفر كبار الشخصيات والمسئولين السوريين إلى الدول العربية وتجميد أرصدتهم في الدول العربية، فضلًا عن وقف التعامل مع البنك المركزي السوري، وفرض عدد من العقوبات الاقتصادية على الحكومة السورية.

وبعد المفاوضات والمحاورات قد اتفقت الحكومة السورية مع الأمانة العامة للجامعة العربية، بتاريخ 19/ 12/ 2011، ووقعت على البروتوكول الخاص بمهام بعثة المراقبين العرب ليسري لمده شهر ويسمح بمده ايضا لمده شهرين بموافقه الطرفين وفي 20/ 2011/11 وافق مجلس الجامعة على مستوى المندوبين على ان يلقب الفريق الاول ركن (محمد أحمد مصطفى الدابي) رئيسًا لبعثة المراقبين، بعد وصوله إلى سورية

[1] – المركز العربي للبحاث ودراسة السياسات، الجامعة العربية قادرة على انقاذ سورية؟، تقدير موقف، وحدة تحليل السياسات، 2011.

[2] – جامعة الدول العربية، يمكن الاطلاع على القرار من خلال موقع الالكترونى جامعة الدول العربية من خلال الرابط التالى:

http://www.leagueofarabstates.net/ar/issue_challeng/Documents/7442.pdf

بتاريخ 2011/12/24 وقد انتشرت بعثه المراقبين العرب في جميع انحاء سوريه اعتبارا من 2011/12/29 [1].

واصل مجلس الجامعة على المستوى الوزاري مناقشة تطورات الأوضاع في سورية، واتخذ بتاريخ 2012/7/22 القرار رقم 7510 [2] الذي تضمن ما يلي: التنديد بكل الطرق والتي تستخدم فيها الحكومه العنف والبطش من قبل القوات السورية والميليشيات التابعة لها "الشبيحة" والتي كان آخرها جريمة التريمسة التي تعتبر جرائم ضد الانسانيه بل ويصنف اصحابها مجرمي الحروب، ويستحقوا التقديم الي العدالة الجنائية الدولية.

- الالتزام بما طلب من الحكومه السوريه بوقف كل اشكال العنف.
- التوجه نحو توجيه رساله الي الرئيس السوري لبعده وتنحيه عن السلطة والجامعة العربية ستساعد على توفير الخروج الآمن له ولعائلته حقنًا لدماء السوريين وحفاظًا على مقومات الدولة السورية وعلى وحدة سورية وسلامتها الوطنية ونسيجها الاجتماعي ولضمان الانتقال السلمي للسلطة.
- التوجه نحو عمل وعقد اجتماع طارىء من قبل المجموعه العربية في نيوورك للأمم المتحدة تحت قرار "الاتحاد من أجل السلام" لإصدار توصيات بإجراءات جماعية لمواجهة الوضع المتدهور في سورية والذي يهدد استقرار سورية وفي المنطقة من حولها والسلم والأمن الدوليين، ومن ضمن هذه الإجراءات: [3]

أ- توفير الحمايه للمواطنين السوريين وانشاء مناطق امنه لهم، وتمكين منظمات الإغاثة الإنسانية العربية والدولية من أداء عملها.

ب-قطع العلاقات والاتصالات الدبلوماسيه مع النظام السوري.

ت-ومع التطور في الحدث في سوريه ووجود المبعوث المشترك للامم المتحده والجامعة العربية مما تتطلب الامور تفويضًا جديدًا لتحقيق الأهداف الواردة في هذا القرار بما

[1] – المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات، مؤتمر السلام السورى " جنيف 2 " وتحديات البيئة المحلية والإقليمية، وحدة تحليل الدرسات السورية، الدوحة، فبراير 2014.

[2] – جامعة الدول العربية، يمكن الاطلاع على القرار من خلال موقع الالكترونى جامعة الدول العربية من خلال الرابط التالى:

http://www.leagueofarabstates.net/ar/issue_challeng/Documents/7510.pdf

[3] – خلبنيكوف ألكس، "لماذا تقف روسيا إلى جانب سورية؟"، مختارات من الصحف العبرية، ملحق خاص، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2011.

يتماشى مع متطلبات المرحلة الانتقالية لتحقيق الدولة المدنية الديمقراطية التعددية، دولة المساواة في المواطنة والحريات.مما ادي الي:

- التوجه الفوري نحو تشكيل حكومه جديه سوريه انتقاليه، تتمتع بكافة الصلاحيات وتضم قوى المعارضة داخل وخارج سورية والجيش الحر وسلطة الأمر الواقع الوطنية وذلك لتيسير الانتقال السلمي للسلطة[1]
- تعزيز موقف دول الجوار السوري التي تستضيف اللاجئين السوريين والعبء الذي تتحمله، ويمت عمل صندوق خاص للإغاثة الإنسانية داخل سورية وفي دول الجوار يتم فيه مساهمه الدول الأعضاء بمبلغ مائة مليون دولار أمريكي يتم توفيره حسب حصص مساهماتها في موازنة الأمانة العامة، ومن خلال منظمات الهلال الأحمر والهيئات الوطنية ذات الاختصاص. والترحيب بدعوه خادم الحرمين الشريفين بالبدء فورًا بحملة وطنية لجمع التبرعات لنصرة الأشقاء في سورية [2].

بتاريخ 2012/8/17 تم الاعلان من قبل الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية رسميًا تعيين. السيد الأخضر الإبراهيمي مُمثّلاً خاصًا مشتركًا إلى سورية خلفًا للسيد كوفي عنان. وقد أعرب العربي عن آماله في حوز السيد الإبراهيمي على النجاح في مهمته. كما تم طلب من الدول دائمه العضوية بمجلس الأمن بدعم جهود المُمثّل المشترك، وأكد على ضرورة قيام الدول الخمس الكبرى وان تتخذ موقف واحد وقوي للتنفيذ فورا لقرارات مجلس الامن والجمعيه العامه والجامعه العربية بشان الموقف السوري وازمته

أصدر الأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لجامعة الدول العربية بيانًا مشتركًا بتاريخ 2012/10/19[3]، بشأن "مناشده لوقف اطلاق النار بمناسبه حلول عيد الاضحي المبارك" وتم النداء الي جميع القوات المتحاربه الاستجابة إلى نداء السيد الأخضر الإبراهيمي الذي دعا إلى وقف إطلاق النار ووقف جميع أعمال العنف خلال فترة عيد الأضحى المبارك. كما دعا جميع الأطراف الإقليمية والدولية الفاعلة إلى تأييد هذا

---

[1] – كوش عمر، "جذور الأزمة الوطنية في سوريا"، جريدة المستقبل،بيروت:الشركة العربية المتحدة للصحافة، العدد 5116، 2014، ص 15.

[2]– *Hamoud Salhi," Syria's Threat to America's National Interest", Strategic Insights, Volume IV, Issue 4 (April 2005),Center for Contemorery C0nflict,p5.*

[3] – جامعة الدول العربية، يمكن الاطلاع على القرار من خلال موقع الالكترونى جامعة الدول العربية من خلال الرابط التالى:

http://www.leagueofarabstates.net/ar/issue_challeng/Documents/ 202012.pdf

المسعى لعله يفسح المجال لعملية سياسية سلمية تحقق التطلعات المشروعة للشعب السوري نحو الديمقراطية والحرية والمساواة والعدالة.[1]

وفي غضون 8-2012/11/11، تمت مشاركه الجامعة العربية في اجتماع المعارضة السورية الذي تم عقده في الدوحة. وقد تمخض الاجتماع عن تشكيل "الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية" على أن تكون عضويته مفتوحة لكافة أطياف المعارضة السورية. وقد رحب مجلس الجامعة بتاريخ 2012/11/12، بالاتفاق. الذي توصلت إليه أطراف المعارضة السورية في الدوحة، واتخذ مجلس الجامعة على المستوى الوزاري القرار رقم 7572[2]. الذي أكد على قرارته السابقة بشأن الأزمة السورية. كما أكد ضرورة العمل على تقديم كل أشكال الدعم المطلوب للشعب السوري للدفاع عن نفسه وعلى تضافر الجهود العربية والدولية من أجل بذل الكثير من الجهود والمساعي لتقديم يد العون الى اللاجئين السوريين.

تم قرار مجلس الدول العربية على المستوي الوزاري بتاريخ 2013/3/6 قراره رقم 7595[3]، الذي رسخ مبدا ان الاتلاف الوطني السوري هو الممثل الشرعي الوحيد للشعب السوري والمحور الاساسي مع جامعه الدول العربية. واوصي الائتلاف إلى تشكيل هيئة تنفيذية لشغل مقعد سورية في جامعة الدول العربية ومنظماتها ومجالسها وأجهزتها على ان تشارك في القمة العربية المُقررة في الدوحة يومي 26-2013/3/27، وارجيء الي ان تتم انتخابات بتشكيل حكومه جديده تتولى مسؤوليات السلطة في سورية.

وتمت دعوه الأمم المتحدة والمجتمع الدولي للاضطلاع بمسؤولياتهم وفقًا لميثاق المنظمة وقواعد القانون الدولي لاتخاذ الإجراءات الرادعة واللازمة ضد مرتكبي الجرائم الانسانيه التي وقعت في الغوطة الشرقية والتي ارتكبها النظام السوري، ووضع حد للجرائم الانسانيه والابادات التي يقوم بها النظام السوري منذ أكثر من عامين.

1- Blachard Christopher , Carla Humud, Mary Beth, "Armed Conflict in Syria: Overview and U.S. Response",CRS REPORT, Congressional Research Service, June 27, 2014, P13.

2 – جامعة الدول العربية، يمكن الاطلاع على القرار من خلال موقع الالكترونى جامعة الدول العربية من خلال الرابط التالى:

http://www.leagueofarabstates.net/ar/issue_challeng/Documents/7572.pdf

3 – جامعة الدول العربية، يمكن الاطلاع على القرار من خلال موقع الالكترونى جامعة الدول العربية من خلال الرابط التالى:

http://www.leagueofarabstates.net/ar/issue_challeng/Documents/7595.pdf

وفي اجتماع مجلس الجامعه في دورته العاديه رقم (141) القرار رقم 7737[1]. بتاريخ 2014/3/9، الذي اشاد واقر بوحدة سورية واستقرارها وسلامتها الإقليمية، ودعا مجلس الأمن إلى تحمل مسؤولياته بصدد حاله التجمد التي اصابت مسار المفاوضات بين وفدي المعارضة والحكومة السورية في جنيف. كما رحب بقرار مجلس الأمن رقم 2139 بتاريخ 2014/2/22 بشأن الأوضاع الإنسانية المتدهورة في سورية، وتم دعوه المجلس الي تفعيل بنود القرارات واتخاذ كل الطرق الممكنه لوقف اطلاق النار والاستخاد الغاشم للاسلحه الثقيلة ضد المدنيين، وذلك لمرور وتيسير وصول المساعدات الانسانيه للمناطق المتضرره والتي فرض عليها الحصار.[2]

وقد ارتبك موقف النظام السوري من قرارات الجامعه العربية من خلال رفض السفير يوسف أحمد القرارات وقد اخذ في الاعتبار ان القرارات تنجم عن مؤامرات عربيه ضد سوريه ومن اطراف دوليه وقد تعلمت حكومه دمشق الدرس بتفاعلات اقليميه من جراء قرارات الجامعه تفتح الباب لسلسلة من التدابير ضدها أقلها زيادة عزلتها، وأقصاها تدخل عسكري يحسم الأمر نهائيا. وتمثل ردها في مناوره منظمه للالتفاف على القرارات من خلال التظاهر بالقبول بها واعلان الرغبة في تنفيذ بنود المبادرة العربية ودعوة الجامعة إلى إرسال مراقبين عرب لزيارة سورية وطلب عقد قمة طارئة لحل الأزمة السورية في الإطار العربي. وفي الوقت ذاته استمر النظام في ممارسة "دور الضحية" والمحاوله لانغماس الجامعه بتفاصيل تحث بعض الدول على التراجع عن القرارات التي اتخذتها جامعة الدول العربية لحل الأزمة السوريه.[3]

هذا وقد افرزت الأزمة السوريه ظهور المواقف العربية والاقليميه والدوليه منذ اليوم الاول وقد كان التركيز على القرارات التي على مستوي المنظمات الاقليميه والدوليه.

---

[1] – جامعة الدول العربية، يمكن الاطلاع على القرار من خلال موقع الالكترونى جامعة الدول العربية من خلال الرابط التالى:

http://www.leagueofarabstates.net/ar/issue_challeng/Documents/7737.pdf

[2] – باكير على حسين، "محددات الموقف التركي من الأزمة السورية: الأبعاد الآنية والانعكاسات المستقبلية"، الدوحة: المركز 21-العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011.

[3] – وليد عبد الحي، "تقرير: محددات السياستين الروسية والصينية تجاه الأزمة السورية"، مركز الجزيرة للدراسات، 2012.

خاتمة:

ومن خلال قرارات الجامعه العربية تبين لنا غرس حل لإنبات مشاركه النظام والمعارضة معا من خلال المبادرة العربية الاولي لكن تصارع الطرفين ادي الي عدم تحقيق حلم المبادرة العربية الاولي.

ومع تردى الاوضاع السياسيه في سوريا تم طرح المبادرة الثانيه من قبل المبادرة العربية بتاريخ 22 يناير 2012، والتي بنيت على مبادئ المبادرة العربية الأولى، ولكن ما يميزها عن الأولى أن الجامعة العربية لم تهدف خلال المبادرة العربية الأولى تنحية الرئيس بشار الاسد عن السلطة انما الي الرغبه في تحقيق الانتقال السلمي والسماح لقيادة الرئيس السلطة بنفسه، بينما المبادرة العربية الثانية هدفت إلى تحقيق الانتقال السياسي والديمقراطي التدريجي من خلال إقامة حكومة وطنية كاملة الصلاحيات بعد قيام الرئيس بشار الأسد بتفويض صلاحياته لنائبه الأول، وقد أحيلت المبادرة بموافقة أغلبية الدول العربية إلى مجلس الأمن لإضفاء الصيغة الإلزامية على تفويض الرئيس الأسد صلاحياته لنائبه، ومن هنا بدأ الاستقطاب الشديد وانقسام المجلس إلى معسكرين حيث استخدمت كل من روسيا والصين الفيتو المزدوج لتعزيز سلطة النظام الأمر الذى أسهم في فشل المبادرة العربية الثانية[1].

وقد كان لمجلس الامن التأثير الكبير في فشل دور جامعه الدول العربية في تسويه الأزمة السوريه، وعلى الرغم من الموقف الرسمي القوي الذى اتخذته الجامعة العربية في مؤازرة الشعب السوري والمعارضة لمواجهة النظام والوصول الي درجه الاستغاثه بالتدخل الدولي لحماية المدنيين، وقد كان هذا المبدا مرفوض من قبل العرب غير ان النظام السوري الغاشم بتشبثه بموقفه في عدم وجود حلول سلميه وكذلك تدهور الوضع الانساني وتعقد النظام الإقليمي الذي اختلط فيها الصراع السياسي بالصراع المذهبي والديني،[2] ووقوف التوازنات الدولية والإقليمية حائلًا دون تهيئة المناخ السياسي لحل الأزمة، وبعد أن استنفذت الجامعة جهدها في حل الأزمة وعجزت عن وضع مقاربة يمكن من خلالها وضع حد للأزمة التي تعيشها سوريا، بدأ تطور الموقف الخليجي والعربي نحو إحداث تغير هيكلي في بنية النظام عبر مساندة المعارضة السورية بشقيها السلمى والعسكري وتوجيه التحركات

[1] – المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مؤتمر السلام السوري "جنيف 2" وتحديات البيئة المحلية والإقليمية، وحدة تحليل الدراسات السورية، الدوحة، قطر، فبراير، 2014، ص 2.

[2]– *PONARS Eurasia", New York: The George Washington University Elliott School of International Affairs , No. 199, June 2012, p1.*

العربية لتشكل ضغطاً على النظام بهدف العمل على إخراجه من المشهد السياسي، وتم العمل علي اثقال الموقف الدولي من أجل تبني وجهة النظر العربية والتي انتهت الي ضرورة تنحي النظام والبدء في مرحلة انتقالية بعيده كل البعد عن الاسد[1].

وقد بات الموقف صعب علي الجامعه نظرا للتعقيدات واختلاف الموقف تجاه سوريه وبشأن تسليح المعارضه السوريه واللجوء الي اساليب التدخل الدولي العسكري، وان السعوديه لها دور وقطر في منظومه مجلس التعاون لدعم المعارضة السورية بالسلاح. ويسعي الاتجاه الثاني بقيادة مصر ولبنان والجزائر والمغرب والسودان لرفض تسليح المعارضة لأن ذلك يلغى دور الجامعة ويسهم في توسيع دائرة الأزمة السورية، وقد اكتفشت الجامعه ان التحرك المنفرد لادارة الأزمة السورية لن يحقق نتائج إيجابية لذلك فهي بحاجة لمسانده دولية تعزز دور الجامعة العربية في حل الأزمة السورية، وخصوصا وجود اطراف داعمه للنظام في مجلس الامن ومن ممارسة الفيتو ضد المبادرة العربية الثانيه، وكان التحرك نحو الجمعية العامة للأمم المتحدة لتعزيز دور الجامعة العربية في مواجهة الأزمة السورية، ومن هنا يتبين أن الأزمة السورية خرجت من دائرة الجامعة العربية وتوجهت نحو التدويل. [2]

وقد ادي استخدام الفيتو الروسي – الصيني الي نتيجة غير مرضية وهي فشل المبادرة العربية الثانيه – وقد تحولت الأزمة الي ساحة للتفاعلات الجيوستراتيجيه والطموحات المستقبليه للقوه العظمي وقد كان لروسيا الدور العظيم نحو تقليص قوة النظام وللدبلوماسية الروسيه أعظم الأثر في التوصل لخطه كوفي عنان، حيث تم الاتفاق بين وزير الخارجيه الروسي (سيرجي –لافروف) ووزراء الخارجيه في القاهره على مباديء تسويه الأزمة السوريه وتم التصديق عليها في قرار خاص لمجلس الامن الدولي 21/ 3/ 2012 لاختيار كوفي عنان كمبعوث مشترك للامم المتحده وجامعه الدول العربية الي سوريا وقد قدم هذا المبعوث خطه شامله وجدت صدي وترحيب دولي تتالف من العديد من النقاط لتسويه الأزمة السوريه، فقد فشلت في تحقيق أهدافها وواجهت العديد من التحديات بالرغم من قبول النظام والمعارضة بها، ويعود فشل تلك البعثة إلى عدت

[1] – حسن أبوطالب، فاعلية مفقودة: تعقيدات الإدارة العربية للأزمة السورية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 190، أكتوبر 2012، ص 37.

[2] –*Sutherlin John, "The Syrian Dilemma: a U.S. led Invasion or a U.N. Sponsored Resolution", International Journal of Humanities and Social Science, Vol. 3 No. 1; January 2013, p 5.*

عوامل منها داخلية سورية ومنها إقليمية ودولية، وتتمثل العوامل الداخلية في تمسك النظام بالحل الأمني واللجوء إلى العنف في معالجة الأزمة، وعدم مقدرته في بسط سيطرته على الأوضاع الداخلية، أو مواجهة المعارضة التي ترفض تحقيق تسوية تبقي نظام الأسد في المرحلة الانتقالية لاسيما بعد تحقيقها مكاسب عسكرية وشعبية والسيطرة على مناطق مختلفة من الأراضي السورية كانت بيد الأسد، بينما تمثلت التحديات الإقليمية في تأثر الخطة بتعقيدات الصراع الإقليمي على سوريا، فالخليج العربي يدعم المعارضة داخليا وخارجيا، وينسق جهودها مع حلفائها على المستوى الدولي من خلال الدعوة إلى تسليح المعارضة، وتبني حتمية انتقال السلطة كآلية لحل الأزمة، وذلك بهدف القضاء على الاسد وازالته من مستقبل سوريا بينما يدعم النظام الايراني والعراقي النظام السوري من منطلق العمق الاستراتيجي المنشود[1] وبالرغم من كثافة القرارات والمبادرات والتحرك الدبلوماسي لجامعة الدول العربية إلا أنها لم تستطع حل الأزمة السورية نظرًا لتعنت النظام الحاكم بالإضافة لانحياز الجيش النظامي للنظام الحاكم وعدم رغبة جامعة الدول العربية وبعض الأقطاب الدولية" روسيا والصين" بتدخل الناتو في الأزمة.

ومن هنا يتضح أنه لابد من توافر الارادةالاقليمية والدولية التي لها الغلبة في الضغوط علي مسار المفاوضات حتي يتم احتواء الازمة، وفي حال فشل الامم المتحدة وجامعه الدول العربية كتنظيم اقليمي في حل الازمة قد تكون الدوله السورية مهدده بعدم البقاء، وتنحسر بذلك آفاق التسوية الشاملة لتستعد مكانها صوره الحرب المستمرة حيث يسود خيار التقسيم ويكون اكثر جذبا فالنظام السوري غير قادر على حسم الأزمة بصورة نهائية تكسبه شرعية حكم جميع أجزاء الدولة السورية فهو اما انه يبقي كحاكم رخو لدولة هشة تعيش حربًا متعددة الأبعاد، أو أنه حاكم على جزء منها في شكل تقسيمي جديد ربما يجلب الدمار على المنطقه.

ومن هنا أثبتت الأزمة السورية تقلص دور الجامعة العربية في الاداره اللازمه لحل الأزمة ويرجع ذلك لوجود مطامع وقوى اقليمية تؤيد المعارضة وتريد أن تسقط النظام لتحقيق هذه المصالح من ناحية ووجود قوى اخرى تسعي للتضامن مع النظام وتأييده

[1] – محمود أبو القاسم، مسار جنيف... وفرص الأسد في البقاء، المركز العربي للبحوث والدراسات، 18 فبراير 2014، للمزيد انظر عبر الرابط الالكترونى التالى: http://www.acrseg.org/2544

بالإضافة إلى الضغوط التى تعرضت لها الجامعة من قبل المجتمع الدولى لفشل مساعيها لحل تلك الأزمة.

قائمة المراجع:

أولا - مراجع باللغة العربية:

01- مصطفى محمود أبوبكر، البحث العلمي: تعريفه، خطواته، مناهجه، الاسكندرية، الدار الجامعية، 2002.

02- سهيل حسين الفتيلاوى، مبادئ المنظمات الدولية والعالمية والإقليمية، دار الثقافة للنشر والتوزيع (2009).

03- علي الدين هلال، ميثاق الجامعة العربية بين القطرية والقومية، في: علي محافظة (وآخرون)، جامعة الدول العربية: الواقع والطموح، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، نيسان/ أبريل 1983.

04- بطرس بطرس غالي، الجامعة العربية وتسوية المنازعات المحلية، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1977.

05- محمد طلعت الغنيمي، الأحكام العامة في قانون الأمم، دراسة في كل من الفكر المعاصر والفكر الأسلامي، التنظيم الدولي، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2005.

06- غسان مزاحم، المنظمات العربية المتخصصة في نطاق جامعة الدول العربية، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1976.

07- أحمد يوسف أحمد، الصراعات العربية-العربية (1945-1989): دراسة استطلاعية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، مايو/أيار 1996.

08- قرارات قمة بغداد (1978) في: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، مؤتمرات القمة العربية: قراراتها وبياناتها (1946-1985)، 1987.

09- محمد سامي عبد الحميد، العلاقات الدولية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت.

10- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية-إدارة شئون مجلس الجامعة، مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة، الدورة العادية (16)، تونس، الجمهورية التونسية، (3-4 ربيع ثاني 1425 ه، 22-23 مايو 2004).

11- على محافظة، النشأ' التاريخية للجامعة العربية، جامعة الدول العربية، الواقع والطموح، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1983.

12- عائشة راتب، التنظيم الدولى الكتاب الثانى التنظيم الإقليمي والمتخصص، الطبعة الأولى، دار النهضة العربة، القاهرة، 1989.

13- محمد عزيز شكرى، جامعة الدول العربية ووكالاتها المتخصصة بين النظرية والواقع، الكويت، الطبعة الأولى، 1975

14- محمد عزيز شكرى، جامعة الدول العربية ووكالاتها المتخصصة بين النظرية والواقع، الكويت، الطبعة الأولى، 1975، ص 11-12.

15- على الدين هلال، ورقة قدمت في ندوة تحت عنوان الجامعة العربية بين الواقع والطموح ميثاق الجامعة العربية بين القومية والقطرية (1983 في بيروت.

16- محمد عبدالوهاب الساكت، الأمين العام لجامعة الدول العربية واختصاصاته السياسية والإدارية ودوره في قوات الطوارئ العربية، دار الفكر العربي، القاهرة، 1973

17 - مؤتمرات القمة العربية بياناتها وقرارتها 46 – 1989، الأمانه العامة لجامعة الدول العربية، اصدار القاهرة، 1991.

18- هارون هاشم رسيد، جامعة الدول العربية، دار سراس للنشر، تونس، 1980، نور الدين حاطوم، محاضرات عن حركة القومية العربة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة.

19- سامى حكيم، ميثاق جامعة الدول العربية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1966

20- ميثاق جامعة الدول العربية، يمكن الاطلاع عليها على الموقع الالكترونى لجامعة الدول العربية،من خلال الرابط التالى *http://www.lasportal.org/ar/aboutlas/Pages/Charter.aspx*

21- ميثاق الأمم المتحدة *http://www.un.org/ar/sections/un-charter/chapter-vii/index.html*

22- مفيد محمود شهاب – جامعة الدول العربة – ميثاقها وانجازاتها، دار نافع للطباعه معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1978.

23- محمد السيد سليم، دور الجامعة العربية في إدارة المنازعات بين الأعضاء، في جامعة الدول العربية الواقع والطموح، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

24- محمد نعمان جلال، جامعة الدول العربية، وفض المنازعات سلميا، دراسة مقارنة للخبرة التاريخية، مجلة شؤون عربية، العدد 27، اذار 1984، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

25- عبدالرزاق الدردري، الأنشطة العسكرية لجامعة الدول العربية، تونس، دار النشر للتوزيع، 1985.

26- جمال واكيم، صراع القوى الكبرى على سوريا: الابعاد الجيوسياسية لأزمة 2011، بيروت، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، ط 2، 2013.

27- فؤاد مطر، سوريا المغلوب على أمرها، بيروت، الدرا العربية للعلوم ناشرون، 2013.

28- عزمى بشارة، سورية درب الآلام نحو الحرية: محاولة في التاريخ الراهن، الدوحة، المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات، 2013.

29- أنور مالك، ثورة أمة: أسرار بعثة الجامعة العربية الى سوريا، الرياض، منشورات العبيكان، 2013.

30- مجاهد ديرانية، الثورة السورية في أربع سنوات، شبكة شام الإخبارية،بتاريخ 2015/1/3.

31- فولفجانج باور، هاربون من الموت: السوريون والطريق الى أوروبا، ترجمة: جمال خليل صبح، القاهرة، الهيئة العامة السورية للكتاب، 2016.

32- محمد جمال باروت، العقد الأخير في تاريخ سورية: جدلية الجمود والإصلاح، بيروت، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مارس 2013.

33- معمر خولى، تأثير الانتفاضة الشعبية في سوريا على العلاقات التركية السورية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2014.

34- توفيق شومان،حيدر، محمود وأخرون، ثورات قلقة مقاربات سوسيو، استراتيجية للحراك العربي، بيروت، مركز الحضارة لتنمية الفكر، ط1، 2012.

35- على، آذار محمد وأخرون، خلفيات الثورة دراسات سورية المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2013، ص 53.

36- مسعد نفين، ناجي محمد وأخرون، حال الأمة العربية 2012 – 2013 مستقبل التغير في الوطن العربي مخاطر داهمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2013.

37- تفاصيل جهود الجامعة العربية (ابرز محطات الموقف العربي ازاء مجريات الازمة السورية)، التاريخ:07/09/2014، ويمكن الاطلاع عليه من خلال موقع الالكترونى لجامعة الدول العربية وذلك من خلال الرابط الالكترونى التالى:

http://www.leagueofarabstates.net/ar/issue_challeng/Pages/LASefforts_details.aspx?RID=8

38- ستيفن هايدمان، التسلطية في سوريا صراع المجتمع والدولة، ترجمة عباس عباس، دار رياض الريس للكتب والنشر، ط1، 2011.

39- أسامة عبدالقادر، مقاربة الثورات العربية والمصالح الأجنبية نموذج " سوريا والبحرين "، بحث مقدم لنيل شهادة الجدارة في علم الاجتماع، الجامعة اللبنانية، لبنان، 2012-2013، 2013.

40- صافيناز أحمد، حلول صعبة: تعقيدات الزمة السورية في جنيف 2، السياسة الدولية، القاهرة، العدد 195، المجلد 49، يناير 2014.

41- جامعة الدول العربية، يمكن الاطلاع على القرار من خلال موقع الالكترونى جامعة الدول العربية من خلال الرابط التالى:

http://www.leagueofarabstates.net/ar/issue_challeng/Documents/7435.pdf

42- جامعة الدول العربية، يمكن الاطلاع على القرار من خلال موقع الالكترونى جامعة الدول العربية من خلال الرابط التالى:

http://www.leagueofarabstates.net/ar/issue_challeng/Documents/7436.pdf

43- معتز سلامة، سيناريوهات متقاطعة: مستقبل سوريا بعد الأزمة، السياسة الدولة، القاهرة، العدد 190، المجلد 47، 2011،.

44- جامعة الدول العربية، يمكن الاطلاع على القرار من خلال موقع الالكترونى جامعة الدول العربية من خلال الرابط التالى:

http://www.leagueofarabstates.net/ar/issue_challeng/Documents/7438.pdf

45- ديفيد ليش، سوريا سقط بيت الأسد، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 192، 2012

46- جامعة الدول العربية، يمكن الاطلاع على القرار من خلال موقع الالكترونى جامعة الدول العربية من خلال الرابط التالى:

http://www.leagueofarabstates.net/ar/issue_challeng/Documents/7439.pdf

47- جامعة الدول العربية، يمكن الاطلاع على القرار من خلال موقع الالكترونى جامعة الدول العربية من خلال الرابط التالى:

http://www.leagueofarabstates.net/ar/issue_challeng/Documents/7442.pdf

48- المركز العربي للبحاث ودراسة السياسات، الجامعة العربية قادرة على انقاذ سورية ؟، تقدير موقف، وحدة تحليل السياسات، 2011.

49- جامعة الدول العربية، يمكن الاطلاع على القرار من خلال موقع الالكترونى جامعة الدول العربية من خلال الرابط التالى:

http://www.leagueofarabstates.net/ar/issue_challeng/Documents/7444.pdf

50- المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات، مؤتمر السلام السورى " جنيف 2 " وتحديات البيئة المحلية والإقليمية، وحدة تحليل الدرسات السورية، الدوحة، فبراير 2014

51- بشير زين العابدين، مرتكزات نظام الحكم السورى (1970 – 2011) وأثرها في الثورة، التقرير الاستراتيجي التاسع، الجزيرة، 2011.

52- جامعة الدول العربية، يمكن الاطلاع على القرار من خلال موقع الالكترونى جامعة الدول العربية من خلال الرابط التالى:
http://www.leagueofarabstates.net/ar/issue_challeng/Documents/7446.pdf

53- خالد وليد محمود، نيروز ساتيك، الأزمة السورية:قراءة في مواقف الدول العربية المجاورة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سبتمبر 2013.

54- الأزمة السورية، نداء المنظمة الدولية للهجرة 2016، خطة الاستجابة الاستراتيجية للجمهورية العربية السورية والخطة الاقليمية للاجئين وتعززى القدرة على مواجهات الأزمات، 2016.

55- جامعة الدول العربية، يمكن الاطلاع على القرار من خلال موقع الالكترونى جامعة الدول العربية من خلال الرابط التالى:
http://www.leagueofarabstates.net/ar/issue_challeng/Documents/7507.pdf

56- جامعة الدول العربية، يمكن الاطلاع على القرار من خلال موقع الالكترونى جامعة الدول العربية من خلال الرابط التالى:
http://www.leagueofarabstates.net/ar/issue_challeng/Documents/7510.pdf

57- خلبنيكوف ألكس، "لماذا تقف روسيا إلى جانب سورية؟"، مختارات من الصحف العبرية، ملحق خاص، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2011،.

58- كوش عمر، "جذور الأزمة الوطنية في سوريا"،جريدة المستقبل،بيروت:الشركة العربية المتحدة للصحافة، العدد 5116، 2014.

59- بونعمان سلمان، ''فلسفة الثورات العربية:مقاربة تفسيرية لنموذج انتفاضي جديد''، دراسات فكرية، الرياض: مركز نماء للبحوث والدراسات، 2012.

60- جامعة الدول العربية، يمكن الاطلاع على القرار من خلال موقع الالكترونى جامعة الدول العربية من خلال الرابط التالى:
http://www.leagueofarabstates.net/ar/issue_challeng/Documents/ 202012.pdf

61- جامعة الدول العربية، يمكن الاطلاع على القرار من خلال موقع الالكترونى جامعة الدول العربية من خلال الرابط التالى:
i. http://www.leagueofarabstates.net/ar/issue_challeng/Documents/7572.pdf

62- جامعة الدول العربية، يمكن الاطلاع على القرار من خلال موقع الالكترونى جامعة الدول العربية من خلال الرابط التالى: *http://www.leagueofarabstates.net/ar/issue_challeng/Documents/7595.pdf*

63- جامعة الدول العربية، يمكن الاطلاع على القرار من خلال موقع الالكترونى جامعة الدول العربية من خلال الرابط التالى: *http://www.leagueofarabstates.net/ar/issue_challeng/Documents/7651.pdf*

64- جامعة الدول العربية، يمكن الاطلاع على القرار من خلال موقع الالكترونى جامعة الدول العربية من خلال الرابط التالى: *http://www.leagueofarabstates.net/ar/issue_challeng/Documents/7667.pdf*

65- جامعة الدول العربية، يمكن الاطلاع على القرار من خلال موقع الالكترونى جامعة الدول العربية من خلال الرابط التالى: *http://www.leagueofarabstates.net/ar/issue_challeng/Documents/7737.pdf*

66- باكير علي حسين، "محددات الموقف التركي من الأزمة السورية: "الأبعاد الآنية والانعكاسات المستقبلية"، الدوحة: المركز 21-العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2011.

67- عبد الحي وليد، "تقرير: محددات السياستين الروسية والصينية تجاه الأزمة السورية"، مركز الجزيرة للدراسات، 2012.

68- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مؤتمر السلام السوري "جنيف 2" وتحديات البيئة المحلية والإقليمية، وحدة تحليل الدراسات السورية، الدوحة، قطر، فبراير، 2014

69- حسن أبوطالب، فاعلية مفقودة: تعقيدات الإدارة العربية للأزمة السورية، مجلة السياسة الد ولية، القاهرة، العدد 190، أكتوبر2012.

70- محمود أبو القاسم، مسار جنيف وفرص الأسد في البقاء، المركز العربي للبحوث والدراسات،18 فبراير 2014، للمزيد انظرعبر الرابط الالكترونى التالى: http://www.acrseg.org/2544

ثانيا - مراجع باللغة الأنجليزية:

01- Gibaldi, Joseph. MLA Handbook for Writers of Research Papers. 6th ed. New York: Modern Languages Association of America, 2003. Link Level 3 R 808.02 GIB 2003

02- Zafa.Shaista Shahheen,"Turkys,zero problems with Neighbours,:Foreign policyRelations with saria,"journal of Euruoean studies (February 2012).

03- International labor organization regional office for the Arab states, assessment for the impact Syrian refugees in Lebanon and their employment profile, 2013

04- Dawn chatty, protection in Europe for refugees from Syria, (OX FORD: ox ford 51department of international development, 2014)

05- Hamoud Salhi," Syria's Threat to America's National Interest", Strategic Insights, Volume IV, Issue 4 (April 2005),Center for Contemorery C0nflict,.

06- PONARS Eurasia", New York: The George Washington University Elliott School of International Affairs , No. 199, June 2012,.

07- Sutherlin John, "The Syrian Dilemma: a U.S. led Invasion or a U.N. Sponsored Resolution", International Journal of Humanities and Social Science, Vol. 3 No. 1; January 2013,.

08- Blachard Christopher , Carla Humud, Mary Beth, "Armed Conflict in Syria: Overview and U.S. Response",CRS REPORT, Congressional Research Service, June 27, 2014.